الأمم المتحدة
A/RES/60/211

Distr.: General
22 March 2006

الجمعية العامة

الدورة الستون
البند ٥٦ (ج) من جدول الأعمال

# قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (*A/60/492/Add.3*)]

## ٦٠/٢١١ – تنمية الموارد البشرية

**إن الجمعية العامة،**

**إذ تشير** إلى قراراتها ٥٢/١٩٦ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، و ٥٤/٢١١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ٥٦/١٨٩ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٥٨/٢٠٧ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣،

**وإذ تشير أيضا** إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(١)]،

**وإذ تؤكد** أن تنمية الموارد البشرية أمر أساسي في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وإلى زيادة الفرص المتاحة للأشخاص، ولا سيما أشد الفئات ضعفا من السكان،

**وإذ تعترف** بأن العولمة وتطور تكنولوجيات المعلومات والاتصالات يمكن أن يجعلا من تحدي تنمية الموارد البشرية أمرا أكثر تعقيدا بالنسبة للبلدان النامية، وإذ تعترف أيضا بالفجوة الإنمائية الآخذة في الاتساع بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، بما في ذلك الفجوة في مجال المعارف والحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وبتفاوت الدخل في البلدان وفيما بينها والتأثير السلبي لذلك في تنمية الموارد البشرية في البلدان النامية،

**وإذ تلاحظ** تأثير حركة ذوي المهارات العالية والشهادات الجامعية في تنمية الموارد البشرية والتنمية المستدامة في البلدان النامية، وإذ تؤكد الحاجة إلى نهج عالمي وشامل لتحقيق أقصى قدر ممكن من التأثير الإيجابي لحركة العمالة الماهرة في تنمية الموارد البشرية،

---

(١) انظر القرار ٦٠/١.

**وإذ تؤكد** أن الحكومات هي المسؤولة في المقام الأول عن تحديد وتنفيذ السياسات المناسبة لتنمية الموارد البشرية، والحاجة إلى زيادة الدعم من جانب المجتمع الدولي للجهود الوطنية التي تبذلها البلدان النامية،

**وإذ تؤكد أيضا** أن الصحة والتعليم هما أساس تنمية الموارد البشرية، وضرورة أن يكفل للأطفال، في كل مكان، الفتيان والفتيات، أنه سيكون باستطاعتهم، بحلول عام ٢٠١٥، إنهاء مرحلة التعليم الابتدائي بكاملها والوصول على قدم المساواة إلى جميع مراحل التعليم،

**وإذ تشدد** على استمرار الحاجة إلى التنسيق والتعاون فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، في إطار ولاياتها، في مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، في دعم تنمية مواردها البشرية،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[٢]؛

٢ - **تسلم** بأهمية تنمية الموارد البشرية في تعزيز التنمية المستدامة، وتشجع الحكومات على إدماج سياسات تنمية الموارد البشرية في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية؛

٣ - **تؤكد** أن الاستثمار في تنمية الموارد البشرية ينبغي أن يشكل جزءا لا يتجزأ من السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وتدعو، في هذا الصدد، إلى اعتماد سياسات لتيسير الاستثمار الذي يركز على تنمية البنية الأساسية والقدرات، وذلك بعدة وسائل، من بينها التعليم والصحة والعلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

٤ - **تنوه** بأهمية كفالة توفير الموارد الكافية للتعليم كجانب أساسي من جوانب القضاء على الفقر وتعزيز التنمية بهدف تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية البشرية المستدامين، وتشجع، في هذا الصدد، الحكومات على إدارة الموارد المخصصة للتعليم بطريقة مسؤولة ودقيقة وشفافة وعلى كفالة المساءلة؛

٥ - **تدعو** إلى تعزيز التعاون فيما بين جميع الشركاء في التنمية، ومن ضمنهم الشركاء داخل نطاق منظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية، والجهات المانحة، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية لدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية في مجال تنمية الموارد البشرية، وفقا لاستراتيجياتها الإنمائية الوطنية؛

---

(٢) A/60/318.

٦ - **تدعو أيضا** إلى اتخاذ إجراءات لإدماج منظورات جنسانية في تنمية الموارد البشرية، بما في ذلك بوسائل منها السياسات والاستراتيجيات والإجراءات المستهدفة الرامية إلى تعزيز قدرات المرأة ووصولها إلى الأنشطة الإنتاجية، وتشدد، في هذا الصدد، على ضرورة كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة في صياغة وتنفيذ تلك السياسات والاستراتيجيات والإجراءات؛

٧ - **تحث** على اعتماد نهج شاملة للقطاعات فيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية تشمل عدة عوامل، من بينها النمو الاقتصادي، والقضاء على الفقر، وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، وسبل العيش المستدامة، وتمكين المرأة، وإشراك الشباب، واحتياجات الفئات الضعيفة في المجتمع، واحتياجات المجتمعات الأصلية المحلية، والحرية السياسية، والمشاركة الشعبية، واحترام حقوق الإنسان، والعدالة والإنصاف، وجميعها عوامل أساسية لتعزيز القدرات البشرية من أجل مواجهة تحديات التنمية؛

٨ - **تشجع** على الاستخدام الاستراتيجي والمبتكر لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في السياسات والبرامج الإنمائية الوطنية لتيسير التعليم، والتدريب، وتقاسم المعارف، والتوظيف، وإيجاد فرص العمل، وتؤكد أهمية تنفيذ التزام تونس وخطة تونس لمجتمع المعلومات المعتمدين في المرحلة الثانية من مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، المعقود في تونس العاصمة، في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥[٣] كخطوة في اتجاه معالجة هذه التحديات، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يدعم جهود البلدان النامية في هذا الصدد؛

٩ - **تهيب** بالكيانات ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أن تعطي الأولوية لأهداف تنمية الموارد البشرية، بعدة وسائل، من بينها إدراج دعم واضح في برامجها الإنمائية لبناء القدرات في مجال العلم والتكنولوجيا بما يتماشى مع الاحتياجات والموارد والثقافة والممارسات المحلية؛

١٠ - **تهيب** بالمجتمع الدولي، بما في ذلك كيانات منظومة الأمم المتحدة، تقديم الدعم لجهود البلدان النامية الرامية إلى التصدي للآثار السلبية لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والملاريا، والسل، وسائر الأمراض المعدية في مواردها البشرية؛

---

(٣) A/60/687.

١١ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، مع التركيز على دور العلم والتكنولوجيا في تعزيز تنمية الموارد البشرية؛

١٢ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والستين البند الفرعي المعنون ''تنمية الموارد البشرية''.

الجلسة العامة ٦٨
٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥